

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلح

الله ونعم الوكيل . ولا تترك ولا قوة الا بالله المصابي
العظيم . وصل على الله على سيدنا محمد
وآله وصحبه اجمعين . سبحان رب

ربنا العزيز عما صنعون
وسلام على المرسلين
والرحمة

وب
الغيا

الثالثة

الرسالة والاربعين . وافصح المحجة للعدول

عز خلل المحجة فاليفل الشيخ العلامة

والجليل السيد الفهامة حسن

الشرابي الحنفي

محمد الله

ونفعنا

به

آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي حفظه وفي السنة . في البداية والنهاية
وصانعه عن سلوك طرق الضلالة والعوالية بالحق
الاحدية والوقاية . فالصلاة والسلام للاجلاء
لا اله الا الله . علي سيدنا محمد خير الانام . وكثر
الهداية . المتكلمة نثرها وتكريرا . وعلمك
مالم تكن تعلمه وكان فضل الله عليك عظيما . وعل

الله

الله واحياه ذمى الشرف والسيادة . الذم لا تحسوا فاعلم
المحتج زيادة بدلتهم تركية . والاحوال
اقامة للدين . وقع ذمنا فاعلمنا الفوق على
حدود الشريعة بديانة . او حيشة الصاوم والرماح
العوال . من بعد كانه فهو المتمد يوسر فيلدا في
منزلة **الوكيل** فقد استغنى عن منصفته لسمع وقف
استند بايعة على توى يعلو له نردودة لسانه او
ذبح خلهما ويظلمها باؤفح برهان وسطرت
تخط الحجاب هذه الوردات ليردها كحجة تقصت
شيئا من تلك الوجوه لتحفظ الشريعة وتضام **ويستتمه**
واجتمع المحجة للعدول عن خلل المحجة **ومند البري** مشتمه
بنو طيما الملك لوماب . الحمد لله نافع النعا
بمع الوقف باطل كذلك شراؤه باطل قبل الحكم
ببطلانه والحكم ببطلانه حكم صحيح يمتنع دعوى عد
الشرا وترد حجة لصدور الحكم عليه ببطلانه . ولا
يجوز لاحد من الحكام . ولا لاحد من ائمة الاسلام
ابطال الوتف للمدونة بهذه الحجة باطلنا المستقلة
عليه من كبرية من ابطاله واحسن ذلك الوجوه لو
انشره وكان قابلا لابطالنا **الاول منها** قول الكوفي
الابستوكيلة لانه لم يبين ان الشكوت بمشاهدة افي
بشتمه وان كان بمشاهدة بجانها لوعلم انما
الوكيل الوكيل باسمها ونسبها كما في العمادية وخلق
النصوة لانه اراد ان يبيته قول بيبين شدد ولا

حاله ولا بدقته والحال يتخللها لا تفار فانه قاهر
والتيبة تتعدية **الثاني منها** قوله الشبوت الشر
ولا بدقته من البيان واللا يفتي بصحة التجمل كاشية
الخلاصة وغيرها **الثالث منها** قوله فاجاب
بالاعتراض بوضع يده على المال كان الى الجن ولا يكتفي
ذلك كافي شرح الهداية والكثر **الرابع منها** شات
الشر في الغد والرايد على المدعي به من الشبوت في ذلك
غير مذکور في الدعوى ومؤمنه زود عوفا شرآ لله
الرايد لا يوجه حقم فيه فبسطه الدعوى والحكم
الخامس منها قوله وانما الشبوت يوفى الا شري
من حمله لو كبل فبني دعوى شرآ لما زاد على المدعي
فلم يطالبوا الجواب للدعوى **السادس منها**
قوله وان محمدا لو كبل اشترى الحقة المدعي بها
من ذوجه الى اخره وقته يان السطلان الشرا
في الرايد على الشبوت لان محمدا لو كبل اشترا ليشه
البيع في الجميع للشبوت يوفى اليه يدعي الثلثي
منه بالبيع ينة كل ذالموكلة لاملت له ما في ذلك
اذ ان ومدا ظاهرا السطلان **السابع منها**
قوله وتمسك اى المدعي عليه ومؤسليمان
البيع في الجميع من الموكلة لزوجها المدعي المذکور هو
تمسك باطل لانه اقربا بايان الزوج اشترى
من زوجته وان شق شرآ الباقي به فكيف يتمسك
به لشرآه الكهنا ويحمله زوجها متمسك به

بجملته

بوجه من الحكم بالجره من اظاهرا لاختلافه **الثاني**
منها عدم بثوته لوسلم ذلك بوجه شرعي **الثالث**
منها قوله وبانتما له من بايع الى بايع لانه ليس له
وجه لتصح ذلك البيع لان البني على الباطل اطل ولو
كان صغفا لاشية ذلك الشر الاول لم يوجب له نفاذ
تعد فان الموقوفه الحقة لجانه ابطلت المقدم
الذي يكتبه كما يوفى شرح الهداية والكثر وموسني فيما
بالتمسك عدم انعقاد بيع الوقف في فتح القدر **الرابع**
منها قوله وذكر التجمل الصوت المذکور لم يكن له اصل
الايضه وانه مضموع لانه قول باطل لم يستند فيه لايضا
يصح وذلك لانه الوقف يبره فيه حق ولا واقفه
يتبعه واشترى ترح في التجمل المحفوظ لضبط الوفا
والاحكام المتبادر له للحكام متبعه بثوته لايهم
وكذا لا لازم رد مقالته عليه بمدا ذاة التجمل به
ثابت فانه اذا الشاهد له لورج عن شهادته لا يبطل
برجوعه فلا عبرة بقوله ليرود ذ الشاهد ولا يفتت
القدحه في التجمل **الخامس منها** قوله قصد
المدعي الخوم على صدق البيع من وجهه له في ذلك
ومدا اشري عيبي من لارادته التجمل لتصح بيعه
فانه يدعي لوقفه يزيد اشترى المدعي به فكيف ينه
بما ثبته ويأقده من لانه لا فائدة فيه بل فيه اضارة
بالشاقص لانه تقدم الاعتراف بانه اشترى بالحقة
المذورة من زوجته ومنها يبره لاشيات شرآ الجميع فيها

ولم يكن له وجه يعتمد عليه فهو منسحب بالاشارة والبيع
 فسطل الحكم النبي عليه **الثاني عشر منها** قوله
 وصداق على صفة رابعا البيع منه للشيخ نوفل الا ان
 اذ لا يسري قوله في دعوى بيع الجميع بعد اعترافه
 بما ينافي قضاة من سائر القضاة وعدم ما يثبت له
 ذلك منع ان سائر القضاة لم يثبت توجه فاقرب
 عليه بما طرأ **الثالث عشر منها** قوله وذكر ان الله
 ان لم يكن سيده ولا يبيد موكلمه اتمل للشيخ المذكور
 لانه ليس قضاة من هذا الاثبات سائر الكلام الصحيح
 يتبعه ليس بالطابق فيما بينه وبين الدعوى عليه
 كما هو ظاهر كذا في العلم اعلام المدي بوضع البر
 لان قوله ليس مقيولا لاثبات ما ينسب اليه
 بلسنة من غيره • ومدامنا لاحقا فيه ولم يغير
 قوله على الموكلة اذ لا ملك لها في الزيادة على المهر
 يفتح بينها فيه ولا قدر له ما يبيع الثلثين
 ليعم بيعها فيه ولا قدر له ما يبيع وقدمها
 اذ لا وجه لتعجبه فسطل هذا وما ترتب عليه
الرابع عشر منها قوله وتمسك بالصوره
 المذكورة الاخره لانه لا يجني على ذي بصيرة ان هذا
 تناقض فيجعل الويه به اثبات بضعه لجميع المكانه
 تبيين لم يوجد له وجه • ولا كراهية فاما
 بهذا الاظهار لا لوقف صحة بيعه ولا مستغ
 له فهو مردود **الخامس عشر منها** قوله فصد

دفع

ذلك حكم مولانا الحاكم الشرعي المؤيد لينا اعلاه بصحة
 البيع الصادر من الشيخ عبد القادر الدمشقي الحاج
 سليمان الذي عليه المذكور لانه حكم باطل عند ائمه
 توجه شرعي اذ لم يصد ر توجه عند القادر الذي يدعي
 الشراسته ولا يوجه من يتوفر مقامه • ولو سيطر هذا
 الحاكم لساقتضاة النبي سيما في كراهة الحقم لا حكم بها
 فلو يضا دفعه محلا **السادس عشر منها** قوله
 معة في ذلك على ان الله العلامة الاخره فان
 هذا عدو كغرسوا الطرودا لتماما لا يثبت له
 النجاسة صحيح اليه وزعمه مستطالا للوقف بل لظن
 في صحة الدعوى وطالبه هان المطابق لما طلب
 المطابقة فيما بين لفظ الشاهد بل كان الدعوى
 وذلك لانه كما صرح به في جميع كتب المنع وما تقا
 ذلك انفي الحكم **السابع عشر منها** قوله جاع
 دارا او لغيره ما يوفى لشرع لان لم يطلب يمين
 المدعي عليه على ان ذلك متبع على التوال المخرج كما
 يؤمنه من زور والوقف على المنع به تجرد التوك حرمه
 عن ملك الواقف **الثامن عشر منها** قوله قبل
 ولا يثبت لانهما امر عييين ذلك الحاكم كونه
 يكتب نأير عليه لو فهو فان هذا منيف بمجهومه
 قبول اليمينه وتسطوقها الضعيفه عدم موافق
 في غير كتاب التبول من غير منبته ثم يرضى من
 اذا التمسك لا يصح فيه الصحيح **التاسع عشر منها**

قوله ومن شرط صحة الدعوى بان لا يتقدم ما ينافي
وقد علمنا النافض بينه الدعوى فيجبر رودة
لكل حكم بها **العشر وثمنا قول** وعليها نقله
انما للنفق فيمنى الحنفية في فتاويه . لان هذا المقتضى
قد ناقض نفسه في تلك الفتاوى فان حتى بخلافه
وهو الحق فيما لا يتبع الواقف باطل . وتوضع يد المشر
ذو نكرا للبيوع والبرزعة اجرة المثل هذا ما ساد عليه
بانك غافل **الحادي والعشرون منها قول**
مختصا ان يتبع الوقت لو نفي باطل على الصحيح
لان هذا لا يفرق مردودا على قائله لا اضله في المنب
لا يفول لضعيفه لامين . وقد اتفق جميع ائمة
مذهب الامام الاحقر على بطلان بيع الوقت العارض
غير ان شرط استبداله . فاشترى رزعة وقد رذ عليه
هذا الذي قويمه في وجهه واستمر ائمة التحقيق في
كل عصر على بيان غلطه فلا يثبت من قلده في ذلك
الغلط . وقد تضمن ذلك جملة من ارسلنا
هي بيها قلنا قرنا النظر اليها او الرجوع الى ما
فله اجر عظيم . لتوله صلى الله عليه وسلم المشد اليه
ذلك كما ندر **الثاني والعشرون منها قول**
وانما الشري بيكنا بالتبطل الاخر . فان هذا قول
باطل لا اضله بين ذلك بالادلة النقول العرف
في جملة رسالتهها رسالة الشيخ الاسلام علي المشد
ورسالة نسي حنا الامان وغيرهما **الثالث**
والعشرون

والعشرون منها قول وان بطلنا لانا الحاكم
المؤثر وسجلها لما ذكر اعلاه . وقد علمنا ذلك
لا يصح حكمه بل ينطله وعلية برة **الرابع والعشرون**
منها قول ولما كتب فيما اذا لواقفا فامرنا لينا
لان هذا لا يخرج اليه على المقتضى من لزوم الواقف
بمجرد التوفيل لا يشترط الحكم للزومه . ويكنى بوزن
ان يقول الحاكم ببدا اذ اذ الرجوع حكمت بل زوم الوقت
قهيما بين بطلان حجة مدعي الشر او ظهر صحة
الحكم بصحة الوصف وقبالة واخره على ما كان عليه
وانما الحكم يتبينه فله يبق وجهه صحة شرعية
ولا طريق لبطلان هذا الوصف ولا الالمانية . ويجب
على الحاكم انصاف الحكم بصحته وتنفيدوه . ومنع
مدعي الشر او العاجته وكذلك الحكم عليه باجر
الثلثة وضع يده لانه لا رمة عليه باجماع ائمة
على المقتضى . والله سبحانه وتعالى اعلم وكان الفراغ
منها المصنف الرسالة في شهر محرم الحرام سنة
اشتمين وخمسين بعد الف . علي يد المصنف
سبحانه وتعالى الشيخ العالم العلامة . المرجوم الشيخ
حسن الشرنبلالي الحنفى رحمه الله . فعلى وتفتا
به امين وخشنا الله ونقر الوكيل ولا
حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم
وسلام على المرسلين
والحمد لله رب
العالمين

هذا

نَهْأَلَه ٱلْمَفْطُورَه